المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي

د. محمد عمر حبيل
قسم علم الاجتماع – كلية التربية– طرابلس
جامعة طرابلس

مقدمة :

يعُد موضوع الاستهلاك من الموضوعات التي تفرد بها الاقتصاديين والمختصون في الإحصاء من خلال تناولهم بالدراسة والتحليل للعلاقة الجدلية بين الادخار والاستهلاك في إطار التنمية الاقتصادية الوطنية في مجتمع من المجتمعات.

إن ظاهرة الاستهلاك لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية– إشباع حاجات الفـــرد من السلع والخدمات – لأنها تتبلور في صميم العمليات التي يفرزها المجتمع وحركته فـــي مسيرة حياته وتغيره ونسق تطوره، كما أنها مرتبطة اشد الارتباط بتطورات الأفراد حول

موضوع القيم والمفاهيم والممارسات السلوكية التي تحدد المكانة الاجتماعية للفئات في السلم الاجتماعي.

لا شك إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها والتغيرات التي يشهدها المجتمع الليبي أثرت بعمق على سلوكيات الأفراد داخل الأسرة أو في المحيط العام كوحدات استهلاكية، كما تغيرت بعض القيم التي تحدد نمط استهلاكهم.

ونظرا لتأثر مسالة الاستهلاك بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية، فقد آن الأوان لأساتذة علم الاجتماع في ليبيا على، أن يقتحموا هدا الحقل الدراسي الجديد من خلال فروع علم الاجتماع، مثل علم الاجتماع الصناعي، والثقافي، والتربوي، والسكان، والريفي والحضري، من اجل القيام بدراسات جادة ومعمقة وتكوين أرضية نظرية ورسم اتجاهات جديدة لمعالجة موضوع الاستهلاك تختلف عن الجوانب الاقتصادية البحتة لمفهوم الاستهلاك وأنماطه.

انطلاقا مما تقدم يمكن تحديد إشكالية البحث من خلال مجموعة من الأسئلة لعل أهمها: ماذا يقصد بالاستهلاك اقتصاديا؟ هل هناك علاقة بين التغير الاجتماعي ونمط الاستهلاك في المجتمع؟ ما هي العوامل التي أثرت في التطور التاريخي لظاهرة الاستهلاك في ليبيا ؟ هل هناك نمط محدد للاستهلاك في المجتمع الليبي ؟ وماذا عن نموذج نمط الاستهلاك التفاخري هل يمكن ملاحظته في هذا المجتمع.؟ وما هي ملامحه وأبعاده؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم اعتماد منهج وصفي تحليلي لوصف الظاهرة وتحديد أبعادها وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي عند تتبع تطور ظاهرة نمط الاستهلاك في المجتمع الليبي، أما هدف البحث فهو دراسة الظاهرة من خلال عناصرها الاجتماعية وثقافية.

مفهوم الاستهلاك من منظور الاقتصاديين :

لقد عرف مفهوم الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وابرز من وظف هذا المصطلح في نظريته هو الاقتصادي الإنجليزي " كينز" (J.M.Keynes)[1]، الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود" حلل "كينز" فيها العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى.[1]

إن وضع تعريف محدد لمفهوم الاستهلاك نظريا يعتبر من الأمر الصعب نتيجة تداخل عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية في تحديده، فهو مفهوم له مدلول مستنبط من التجربة اليومية يقيسه الاقتصاديون من خلال نفقات الأسرة في شراء البضائع والحصول على الخدمات من خلال جداول تحتوي على مؤشرات الأنفاق في الأبواب الآتية :

1- الأكل والشرب.

2- السكن، الكهرباء، الماء.

3- الأثاث.

4- الخدمات، مثل التربية والتعليم والصحة.

5- المواصلات والاتصالات.

6- الثقافية والتسلية.

7- أخرى.

ويهتم الاقتصاديون بحدود الاستهلاك (نهائي أم وسيط)، وبالمستهلك أي المعني بالاستهلاك مثل الأسرة أو المؤسسة أو الإدارة).

إن توزيع النفقات على الأبواب لا يتم بطريقة عشوائية ولكن يخضع لمجموعة من العوامل ولذلك يستعمل الاقتصاديون مصطلح "بنية الاستهلاك" فإذا أخذنا مثلا،الأسرة فإن توزيع دخلها بين مختلف أبواب الاستهلاك تختلف حسب حجم الأسرة (أي بين عدد افردها) وإستراتيجيتها، وكذلك وفق وضعية السوق و(الأسعار)، ففي مرحلة تكوين الأسرة تذهب النفقات أساسا للحصول على السكنأو أثاث البيت وفي مرحلة لاحقة، أي بعد إنجاب الأطفال تذهب إلى تربية الأولاد وتعليمهم ... الخ بالإضافة إلى ذلك فإن بنية الاستهلاك تختلف من فئة اجتماعية إلىأخرى كما تختلف ما بين سكان الريف وسكان الحضر.

إذا كان مصطلح "بنية الاستهلاك"يرمز إلى عوامل اقتصادية، فإن مصطلح نموذج الاستهلاك يرمز إلى العوامل الاجتماعية والثقافية حيث أشار الاقتصادي "موديقياني" (Modigliani) [2]، إلى أن استهلاك الأفراد لا يتأثر بعوامل الدخل فحسب بل بمواقف الأفراد نحو سُلم توزيع الدخل، كما يتأثر سلوكهم الاقتصادي بسلوك الفئة الاجتماعية التي يطمحون إلى الوصول إلى مستواها الاجتماعي، تلك الفئة التي اطلق عليها علما الاجتماع مصطلح " الفئة الاجتماعية المرجعية".

التغير الاجتماعي ونمط الاستهلاك في المجتمع:

إن التغير الاجتماعي ظاهرة طبيعة يمر بها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، ولاشي يبقى على ما هو عليه، ويأخذ التغير مظاهر وأشكال كثيرة في جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والديموغرافية. ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أراء مؤسس علم الاجتماع (عبد الرحمن ابن خلدون)، في التغير حيث يقول " إن أحوال العالم

والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وثيرة واحدة منهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، والانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول سنة الله التي خلت في عباده". إن حياة الأفراد والجماعات تتغير من حال إلى حال داخل النظام الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه، وينعكس هدا التغير على حجم ونوع الاستهلاك المعيشي في حياتهم، ونلاحظ ذلك بشكل واضح في واقع الحياة التي عرفها الإنسان مند القدم منذ أن طور نظام الاستقرار، فهناك نمط حياة الريف وحياة المدينة ولكل منها أنماط استهلاكية خاصة بها.

إلى حد قريب ارتبط بكل نمط من أنماط المعيشة الريفية أو الحضرية مظاهر استهلاك كثيرة مثل كمية ونوع السلع والمعدات التي يستهلكها الفرد في الريف،والتي بدورها نجدها تختلف بعض الشئ عنها في المدينة. وقد أشار(عبد الرحمن أين خلدون) [3] إلى الفروق ما بين حياة الريف وحياة قاطني المدينة بقوله : " أهل البدو مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن .... يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو من الشجر أو من الطين والحجارة عير منجدة، إنما هو قصد الاستقرار والسكن، ..... وأما أقواتهم فيتناولون منها يسيراً بعلاج أو بغير علاج البتَة إلا ما مسته النار..... وإذا تحسنت حياة أهل البادية اتجهوا إلى الحياة في المدن. ويتوفر لساكني المدن إمكانيات مادية تجعل الحياة أيسر وأنعم، فلا يفكر ساكنو المدن في العودة إلى البادية ... ثم تزيد أحوال الرفة والدعة فتجئ عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ، وانتقاء الملابس في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك ... فيأخذون القصور والمنازل، ويجرون فيها المياه ويغالون في زخرفها، ويبالغون في تنجيدها، ويختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو أغراض أو آنية أو ماعون ".إن حجم ونوع الاستهلاك في الريف محدود مقارنة بما هو عليه في المدينة، حيث تتميز المدينة بزيادة في الاستهلاك وأكثر تنوعاَ. فقد ساهم التطور العلمي في المجال

الخدمي والصناعي إلى وفرة من السلع والخدمات من خلال انتشار منتجات التقنية في كل مناحي الحياة المادية والتي أدت بدورها إلى مزيدا من الرفاهية للفرد والمجتمع، وانتقلت حياة كثير من سكان الريف في المجتمع الليبي على سبيل المثال إلى المدينة نتيجة إلى الزيادة في عدد السكان وتوفر فرص العمل والمال ومجاراة للطموح الإنسان بغيره في المجتمع، أدى إلى زيادة عدد المعدات والسلع التي توفرت بغض النظر عن مكان سكنه ونمط معيشته.

كما تختلف المجتمعات فيما بينها في مسيرة تغيرها وتطورها وأنماط استهلاكها حسب نوع النظام الاجتماعي، وتوفر المال، ودرجة انتشار نمط المعيشة الحديثة. حيث يرى (مصطفى التير) [4] ان طبيعة النظام الاجتماعي الذي يشتمل على الجانبين السياسي والاقتصادي، هو المحدد لنمط الاستهلاك. إن هناك مجتمعات تهتم بتوفير مجموعة من الخدمات لأكبر عدد من أفرادها وتؤدي مثل هده السياسات إلى رفع العبء عن المواطن مثل السلع الاستهلاكية كالدعم أو في مجال المواصلات. غير أن في كثير من البلدان أصبحت هده السياسة محكومة بتوفر المال الكافي لخزينة الدولة، وهده الأخيرة أصبحت تواجه تحديات مثل نقص التمويل والاستثمارات والأزمات الاقتصادية والعجز التجاري.... الخ فقد تصبح الدولة عاجز حتى عن توجيه أنماط الاستهلاك أحيانا في إطار تسارع وسائل الاتصال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة وهو ما يشار إليه بمفهوم "العولمة". إلا انه يمكن التميز بين مواقف الدول من الظاهرة فهناك بعض الدول تضع سياسات واضحة المعالم فيما يتعلق بحجم ونوع السلع والخدمات التي يجب أن تتوفر في الأسواق، فتحدُ من حركة انتقال السلع، كما تفرض أنواع معينة من السلع أو تتدخل في مجالات الاختيار. بينما تترك دول أخرى الباب مفتوح على مصراعيه لإنتاج واستيراد أي كمية وأية نوعية من المواد الاستهلاكية يستوعبها السوق ويقبل علي شراها الأفراد.

تطور نموذج الاستهلاك في ليبيا في ضوء التغيرات الاجتماعية والثقافية:

إن نموذج الاستهلاك قد تأثر بالتطورات التاريخية وبعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، يصعب التعرض إليها بصفة كاملة في مقال واحد، ولذلك نكتفي بذكر بعض المعالم.

لقد اتسم النموذج الاستهلاكي لليبيين أثناء الاستقلال عن الاستعمار الإيطالي بقلة الاستهلاك في مختلف المجالات (مأكولات، ألبسة، أجهزة، خدمات..... الخ)، مع تفاوت قليل بين الفئات الاجتماعية، ويرجع هدا الأمر إلى عوامل عديدة من بينها:

1- ضعف دخل الليبيين، وإحباط سلطات الاستعمار الإيطالي لمطالبهم.

2- طريقة العيش المرتكزة على الاكتفاء بالذاتي الضروري، حيث كان أغلب السكان يقطنون في الريف ويستهلكون البضائع المنتجة في إطار الوحدات الاقتصادية المنزلية أو القبلية أو المحلية خاصة (المأكولات والملابس).

3- التقاليد الثقافية والأعراف الاجتماعية والتوجيهات والقيم الدينية التي كانت تحث على الاقتصاد في المعيشة والاعتدال في استهلاك والزهد والتكافل الاجتماعي.

4- قلة التمايز بين الفئات الاجتماعية.

5- تغير النمط الاستهلاكي بعد الاستقلال،ومع بداية عقد الستينات من القرن الماضي بفعل مجموعة من العوامل.

إن التطلع إلى مستوى معيشة أفضل كان مطلبا شرعيا بعد ما عانى الشعب الليبي القهر والحرمان، أثنا فترة الاستعمار الإيطالي، وبعد حصول البلاد على الاستقلال كانت ليبيا تصنف من بين الدول الفقير في العالم حيث كانت تعتمد على مساعدات هيئة الأمم المتحدة، ويغلب على الاقتصاد طابع الرعي والزراعة وخاصة منها البعلية والمنتجات التقليدية.

بعد اكتشاف البترول وتصديره انتعشت البلاد بشكل جزئي وانعكس دلك على نوع وحجم الاستهلاك للأسر الليبية وبدأت تظهر بعض من ملامحه على الشعب فيما يتعلق بنوع وحجم الاستهلاك صاحبه طموح اتصف بالتنافس بين الأفراد والفئات الاجتماعية للوصول إلى الرفاهية باستعمال طرق معينة بدون ضوابط أخلاقية أو قانونية أحيانا.

في الخمسة العقود الأخيرة من القرن العشرين انتهجت ليبيا سياستين اقتصاديتين وساهمت كلتا السياستين في وضع أسس النمط الاستهلاكي الحالي، فكانت في البداية سياسية اشتراكية مرتكزة على تأميم الثروات وتوسيع رقعة القطاع العمومي لكي يتكفل بتغطية بعض الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية، مثل التعليم، تشغيل اليد العاملة، وضع شبكة من الخدمات الصحية، إنشاء المصانع والمجمعات الاقتصادية (كهرباء، طرق...الخ)، حيث استفادت بعض الفئات الاجتماعية الضعيفة من تلك السياسة فارتفع مستوى المعيشة بصفة عامة باستثناء بعض الفئات الموجودة في مناطق نائية ولكن مقابل ذلك برزت إلى الوجود ظواهر سلبية مهدت الطريق للنمط الاستهلاكي في المرحلة الثانية وظهور الأزمة الاستهلاكية الحالية، دون ما يقابلها إنتاج وطني محلي، فالدولة تعتمد في جل ما تحتاجه على الاستيراد الخارجي في استهلاكها.

رغم تبني ليبيا في الفترة السابقة النموذج الاقتصادي الاشتراكي، بالخطاب الرسمي السياسي ورفعها شعارات (العدالة الاجتماعية)،(الثروة بيد الشعب ...الخ)، إلا أنها فشلت واقعا في تطبيق هذا النموذج، حيث كانت " فئات المصلحة" متغلغلة داخل القطاع العام ومستولية على المناصب الرئيسة في الدولة ، فبسطت نفوذها واستفادت من (البضائع والخدمات من السكن الوظيفي، والسيارات، أجهزة ، خدمات متعددة مثل السفر إلى الخارج.....) باستعمالها طرق ملتوية (كالرشوة والاختلاس أموال الدولة،المحسوبية، الجهوية والقبلية كلها كانت تغطى تحت ستار الشرعية الثورية وحجم التضحيات التي قدمت للنظام السياسي السابق .....الخ) وبالتالي تم اقتسام عائدات اقتصاد الريع بين

الفئات ذات النفوذ والمكانة المركزية في الدولة وقطاع التسيير الحكومي التي استغلت ثغرات النظام الاقتصادي وكونت ثروات هائلة في ظل القطاع العام ثم استثمرتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في القطاع الخاص الناشئ من خلال إنشاء مؤسسات صناعية (خفيفة أو تحويلية) أو في قطاع التجارة العامة، وفي قطاع الخدمات مثل شراء العقارات فساهمت بدلك في ازدهار القطاع الخاص وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

لقد شهدت ليبيا أنداك تشكيل البنية الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل القطاع العام، فتباينت بصفة مدهشة الفوارق الاجتماعية، كما تراجعت بفعل تلك الممارسات السالفة الذكر قيم العمل والجدية والكسب المشروع وتكافل الاجتماعي كما تعود المواطنون على قبول الأعمال بطريقة سلبية كلفت الدولة الكثير بعضها يندرج في قلة العائد المادي، فقدان ثروة المجتمع و ظهور قيم سلبية جديدة لدى المواطن الليبي أصبحت فيما بعد جزء من الثقافة العامة وخاصة لدى فئة الشباب مما قُتل فيهم روح المبادرة.

في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي تغيرت التوجهات الاقتصادية نحو الليبرالية حيث توقفت استثمارات الدولة في بعض المشروعات وشجعت الأفراد على الاستهلاك (تحت الشعار الرسمي من اجل حياة أفضل)، وحظيت هده السياسة بقبول من طرف بعض الفئات الاجتماعية وخاصة الطبقة الوسطى والفقيرة التي حرمت نسبيا من التمتع بعوائد دخلها بسبب سياسة التقشف فارتفعت نسبة الاستيراد وخاصة المواد الغذائية والأجهزة الكهربية والسيارات والكماليات عن طريق القطاع الخاص.

هذه السياسية أدت إلى إبراز الفوارق الاجتماعية حيث ظهرت فئات من الأثرياء الجدد (أو الطبقة الناشئة تكونت في الفترة السابقة). صعدت مراتب السلم الاجتماعي بسرعة فائقا وروجت نموذجا استهلاكيا يرتكز على المظاهر الخارجية: سيارات فاخرة، فيلات فخمة، ألبسة راقية، أثاث، حفلات مكلفة....الخ.

لقد أثرت " الأصولية الاجتماعية"، اللا محدودة والسلوكيات الفاضحة والدوق السيئ تأثيرا سلبيا على السلم الاجتماعي للقيم فأصبحت الترقية الاجتماعية ترتكز على النجاح المادي والحسب والتحايل على القانون أكثر من ارتكازها على الكفاءة والإمكانية الشخصية والقيم الأخلاقية. ورافق ذلك استثمار الأغنياء الجدد في التجارة وقطاع الصناعة التحويلية والخدمات مثل المحلات التجارية المخصصة للأثرياء : الخياطة الرفيعة، محلات المجوهرات ومحلات التجميل،والفنادق..... الخ. ويرجع ذلك إلى أن الخواص يفضلون الاستثمار في التجارة وقطاع الصناعات الخفيفة لأنها تحقق لهم الأرباح الفورية وغياب تقاليد الاستثمار في المشاريع المنتجة بسب طول مدة احتكار الدولة في القطاع الاقتصادي وقدرتهم الضعيفة على المنافسة وانفتاح الاستيراد بشكل غير مسبوق.

هناك عامل أخر ساهم في صناعة النمط الاستهلاكي الليبي، وهو النماذج الثقافية الاستهلاكية التي تروجها وسائل الأعلام العربية والغربية وخاصة (على طريق القنوات التليفزيونية في السنوات الأخيرة وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني)، من خلال الأفلام والإشهار (الدعاية) التي توضح ملامح المجتمع الاستهلاكي وتبرز بشكل جليا مستوى المعيشة. حيث يحرص بعض الليبيين في ظروف ندرة البضائع (بسبب الأزمة الاقتصادية أو الحصار الذي كان مفروض على البلاد في السنوات السابقة) على اكتساب المنتوجات الغربية وبمختلف الطرق والتباهي بها رغم اختلاف الاحتياجات والقيم والمبررات لاقتناها وذلك بسب ضعف مناعتهم الثقافية وانبهارهم للامتناهي بالغرب من جهة ونقص الإنتاج المحلي، حيث يقول عبدالرحمن ابن خلدون في هدا الصدد "المغلوب مُنبهر بثقافة الغالب"[5]، أضف إلى ذلك أن ليبيا تعتمد وبشكل مباشر على الاستيراد الخارجي في مجمل ما تستهلكه وخاص المنتجات الأسيوية وأبرزها الصينية والتركية والتونسية والمصرية والأوروبية، حيث اتجه الليبيون إلى التبادل التجاري مع تركية وأصبح ليبيا تمثل سوق استهلاكي للشركات التركية فقد وصل حجم التبادل التجاري بين

ليبيا وتركية ملياري و300 مليون دولار في سنة 2012. [6] بسبب عوامل كثيرة ولعل من أبرزها الدعاية التجارية الاستهلاكية والتقارب السياسي ورخص أسعار المنتوجات التركية مقارنة بالأوروبية. يقول في هدا الصدد "مورن" (E. MORIN) في "كتابه علم الاجتماع":[7] إن الإشهار يقيم وساطة بين الصناعة والاستهلاك واسعة الانتشار من جهة والمنزل من جهة أخرى، إنها تروج بطريقة استحواذي هل موضوع الحياة المنزلية الداخلية المبنية على السعادة وعلى تكديس الأشياء والأدوات التي تعد في ذاتها رمزا للسعادة"

إن ما يراه"موران"لا يختلف عن قيم الاستهلاك في المجتمع الليبي، وخاصة اذا ما ربطنا الاستهلاك عند النساء، حيث توجد فروق فردية في ما يراه الرجل الليبي في نمط الاستهلاك وما تطمح إليه المرأة.

إن الأفلام والمسلسلات والبرامج التليفزيونية العربية منها (الخليجية) والتركية أو الغربية، تحتوي على مضامين مرتبطة باهتمامات المجتمع المُصنع سوى كان ذلك (غربي أو شرقي) وقيمه وما يرافقه من نموذج استهلاكي ومستوى معيشي عالي وقيم النزعة الفردية والتوجه المادي. إن تبني تطلعات هدا النموذج وتسرب بعض هده القيم في النسيج الاجتماعي الليبي قد يُحدث خلل كبير في المجتمع ويثير صراعا في نسق القيم والتي نوافق على تسميتها (الازدواجية الثقافية ambivalence culturelle)، حيث لا تستطيع فئة قليلة من المجتمع التمتع بالمنتوجات المادية والرمزية ذات الصناعات الغربية باهظة الثمن.

لقد أدى التوجه الليبرالي، في غياب الفاعلية الاقتصادية وانعدام التحكم في المشاكل الاجتماعية، إلى أزمة اقتصادية خانقة لدى بعض الأسر والمناطق في ليبيا ومن مظاهرها، تدني مستوى المعيشة والبطالة لدى فئة الشباب، وتتجلى المشكلة أكثر في

ارتفاع الرغبة في الاستهلاك وتزايد الاحتياجات في الوقت الذي تتراجع فيه القدرة الاقتصادية المخصصة لتلبية الحاجات الاستهلاكية.

إن ما يُعقد ويساهم في ظهور مشكلة الاستهلاك هو استحالة تغيير السلوكيات الاستهلاكية المكتسبة لأنها ترتبط بقيم راسخة لدى الفئات الاجتماعية وفي ممارستها، خاصة أن فئة من المترفين تتظاهر بالثراء الفاحش دون خجل، وهدا يولد شعورا بالحرمان العميق والإحباط واليأس عند الفئات الأخرى. إن تعميق الفوارق الاجتماعية والحصول الانتقائي على البضائع والخدمات، وتهميش فئات عريضة من المجتمع (خاصة الشباب)، متدرع بعوامل كثير مثل حالة المجتمع الليبي بعد الثورة ضعف الاقتصاد الريعي والأزمة الاقتصادية وضعف المرتبات... الخ، في مقابل ذلك تراجع قيم التضامن التقليدية لصالح النزعة الفردية الجامحة، أدى كل هدا إلى توتر اجتماعي دائم وحركة احتجاجية متواصلة سوى كان دلك في فترة النظام السابق في حديث الرأي العام ومناقشتهم الفردية والجماعية أو بعد الثورة بشكل واضح وصريح نتيجة لتوفر مساحة من الحرية في التعبير. امتصت الدولة بشكل جزئي بعض من مطالب الشباب المادية مثل، تقديم منح واستيعاب الكثير من الشباب في وزارات ومؤسسات الدولة كالجيش والداخلية والإغداق عليهم بالمال دون تأهيلهم بشكل موجهة في تنمية الجوانب الفنية والفكرية.

لاشك لأن حالة التغير التي يميز بها المجتمع الليبي تمر بمنعطفات كثيرة ولعل من أبرزها تلك المتعلقة بالاستهلاك، وضعف رقابة أجهزة الدولة الرسمية في التوجيه نحو الرقابة والمحاسبة، وهدا ما نلاحظه بشكل واضح في الأسواق الليبية ويمكن أن نجملها في النقاط الآتية :

1- ارتفاع الأسعار في غياب تسعيره محددة من قبل السلطات الاقتصادية في الدولة.

2- ضعف أو غياب جودت البضائع في السوق الليبي وكثير منها يخالف معايير الجودة .

3- الانتشار الواسع للمحلات التجارية في كل الإمكان والأحياء وبشكل غير منظم من حيث التخطيط العمراني للمدن، الأمر الذي زاد من حجم الاستهلاك.

4- غياب شبه كامل للرقابة الصحية في المحلات التجارية

5- ضعف أو انعدام عائدات الدولة من الضرائب لهده المحلات والأسواق التجارية

6- المستهلك الليبي واقع تحت تأثير الدعاية والأخبار المتناقلة بين الناس عن نوع وجودة وثمن البضاعة.

الاستهلاك التفاخري نمط اجتماعي في المجتمع الليبي:

إن المقصود بالاستهلاك التفاخري هو أن الأفراد يستهلكون من السلع والخدمات ما يفوق قدراتهم الشرائية وحجم مرتباتهم الشهرية ومدخراتهم، ويُحملُون أنفسهم ديون من اجل ان يجاروا الفئات الأخرى الغنية، وهي ظاهرة تسمى بالاستهلاك التفاخري[8]، حيث لم يعد ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات مقياسا دقيقا لتحديد مركزه الاجتماعي. فعندما يحاول الفرد أو الأسرة الأنفاق بمستوى البذخ سواء في السلع الأساسية أو الكمالية بهدف التفاخر ورغبة في إشباع حالة نفسية أو تقليدا لفئات معينة أو حتى لإرضاء شريحة من الناس، فإن ذلك ينحصر ضمن ظاهرة سلبية هي الاستهلاك التفاخري التي تبدد الطاقات الاقتصادية دون جدوى، حسب رأي خبراء الاقتصاد.

في فترة 10 سنوات الماضية زاد بشكل كبير حجم السُلف الاجتماعية التي يقترضها بعض الناس من المصارف، وانتشار ظاهرة جمعيات التسليف بين عدد محدد من الأشخاص، خاصة بين النساء في المجتمع الليبي،ويرجع ذلك إلى ضعف المرتبات ، إلا أن هذه القروض تصرف في الاستهلاك السلعي أو الخدمي ويعمل أصحابها بعد ذلك لأجل إعادة هده الديون وهم غير نادمون على ذلك .

إن هذه الظاهرة تؤثر على قدرة الفرد الشرائية وتحمله الديون وتدفعه إلى الاقتراض مع غياب القدرة على الالتزام بالسداد أحيانا. ويمكن أن نشير أيضاً إلى المغالاة

في الاستهلاك خلال الحفلات المختلفة(كالأعراس)، التي تقام داخل الصالات المكلفة من حيث الإيجار ونوع الأكل، والفرق الموسيقية والألعاب النارية.كذلك في المأتم أو تأبين المتوفى قد نجد أحياناً فيها مغالاة في الاستهلاك يكون سببه في الغالب التفاخر الاجتماعي حتى يقول على صاحب العزاء انه كريم وأكرم المعزين وإظهاره في صورة حسنة أمام الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء أو آخرين، بأنه قادر ولديه المال وكريم وهي أخلاق جُبل عليها العربي بشكل عام.

ومن مظاهر الاستهلاك التفاخري انتشار الهواتف الخلوية الحديثة باهظة الثمن أو الحواسيب الآلية الشخصية مثل (الآي باد)، والأثاث إضافة إلى شراء السيارات الفخمة أو الحرص على تعليم الأبناء في المدارس الخاصة المعروفة دوليا قد تصل تكاليفها السنوية إلى آلاف الدينارات وقد يكون السبب هو (أن يقال عن ولي الأمر إن أبناءه يدرسون في المدرسة الفلانية). كل هده المظاهر تبين نقص ثقافة الترشيد في الاستهلاك في مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة يوما بعد يوماً بشكل يتخطى حجم الدخل لعدد من الأفراد في المجتمع.

وقد يستخلص من تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ليبيا اليوم، التباعد الأخذ في التزايد بين الفئات الاجتماعية إلى وجود عدة نماذج استهلاكية متصارعة مع هيمنة الفئة الثرية التي تُحاول فرض قيمها وتسعى إلى تحقيق أغراضها.

العوامل الاجتماعية المؤثرة في الاستهلاك :

يمكن القول بأن هناك علاقة جدلية بين النموذج الاستهلاكي والنموذج الثقافي، ذلك أن هيمنة قيم مستمدة من قيم مجتمع غربي استهلاكي مثلاً يؤثر على النموذج الثقافي، مما يساهم في حدوث صراع قيمي ينتج عنه تناقض في أشكال ومظاهر السلوك، ونلاحظ ذلك في المجتمع الليبي في مجالات مختلفة، فعلى سبيل المثال في حفلات الزفاف (أو

المناسبات الاجتماعية) تظهر لنا جليا ازدواجية القيم في المراسيم والطقوس ويمكن أن نصل إلى نفس الاستنتاج بالنسبة للعادات الغذائية (مأكولات وحلويات) أو الملابس أو الأثاث (صالون تقليدي صالون حديث) أو استعمال أجهزة المنزلية أو التنظيم في الإدارة أو المؤسسة .... الخ.

إن هدا الموضوع يكتسب أهمية بالغة ويتطلب دراسات عميقة للتعرف على القيم الجديدة وتطورها وتأثيرها على النموذج الثقافي الليبي وكيفية تجسيدها وتداخلها وتصارعها، ودور التغير الاجتماعي على ثقافة الاستهلاك وأنماطه.

ومن جهة أخرى يلاحظ أن النموذج الاستهلاكي بقيميه المتغيرة أثر على الأسرة الليبية تأثيرا بالغا، مما دفعها تحت الضغط الاجتماعي إلى شراء منتوجات من نوع ما أو اقتناء غير ضروري غالي الثمن (كالأجهزة البصرية السمعية، أثاث من صنف معين...الخ). وإذا كانت هده الأجهزة تفتح للأسرة أفاقا جديدة وخصوصا (التليفزيون والكمبيوتر بمختلف أنواعه وأشكاله المتطورة تكنولوجيا)، فهي تتحول إلى حاجز يعطل عملية الاتصال بين أعضائها تعطيلا نسبيا لأنها تأخذ معظم أوقات المشاهدة وتبث فيهم قيم جديدة، هذه القيم ستشكل حاجزا أمام (حوار الأجيال) لبعضهم البعض، وكلما يزداد إلحاح الأطفال على شراء الألبسة الغالية الثمن، وأجهزة الكمبيوتر و(الأي باد)، كلما تضرر ميزانية الأسرة التي لا تتحمل دفع ثمنه، ولاسيما أن الدافع وراء المطالبة بشراء هذه الألبسة والأدوات والأجهزة أنهم شاهدوها على الشاشات التليفزيونية أو مُضاهاة ما يلبس زملائهم الأغنياء في المدارس مثلاَ.

تمثل المعايير والقيم الاجتماعية قوة فاعله على الفرد والجماعة في ممارسة الأنماط السلوكية، ويزداد هدا الامتثال في المجتمعات التقليدية والريفية أكثر منها في المدينة، ولعل من أبرزها سلوك الاستهلاك المرتبط بالفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد[9].

مما سبق يمكن أن نستخلص مجموعة من النتائج نذكر منها :

1. إن الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد لها دور هام اجتماعيا في زيادة أو قلة الاستهلاك.
2. يؤثر التعليم على سلوك المستهلك وبرامج ترشيد الاستهلاك.
3. الهجرة لها دورا هام في اختلاف أنماط الاستهلاك وخاصة الهجرة من الريف إلى المدينة.
4. العوامل الثقافية لها دور من خلال مستوى الوعي الثقافي وطبيعة اختلاف العادات والتقاليد بشأن أنماط الاستهلاك في المناسبات المختلفة وللفئات العمرية المختلفة.
5. المعتقدات الدينية تساهم في نمط الاستهلاك واتجاه أفراد المجتمع من كل ديانة نحو استهلاك سلع دون أخرى وفق التحريات الدينية اتجاه مختلف السلع.
6. يؤثر المستوى التكنولوجي والفني للمجتمع على اختلاف أنماط الاستهلاك ورفاهية الأفراد.
7. يؤثر الإعلام المرئي وإلكتروني وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك أو التوتير في الإعلان عن السلع المتنوعة واستخدام كافة العوامل المؤثرة في استثارة غرائز المستهلك والتأثير عليه.

من خلال هذا البحث تم إبراز العلاقة بين بعض العناصر الاجتماعية والثقافية والنموذج الثقافي من جهة وبعض الاتجاهات الاستهلاكية من جهة أخرى، آملاً أن يتم دراسة الظاهرة بشكل أكثر تحليلا انطلاقا من بعض الموضوعات التي حددناها في المحاور الآتية :

- قياس تطور النمط الاستهلاكي من خلال مؤشر "تغيير نشاط" المحلات التجارية في حي أو شارع معين (دراسة ميدانية).
- العلاقة بين نمط الاستهلاك والقيم.

- تأثير النمط الاستهلاكي على الأسرة الليبية.
- صراع القيم لدى الشباب الليبي.
- تناول الشباب للرموز الثقافية من خلال اللباس أو (الغناء).
- موقف الشباب من العمل والتجارة الموازية.
- تحليل النماذج الاستهلاكية المختلفة أو المتصارعة، (بين الريف والمدينة والفئات الاجتماعية).

إن هده الدراسات وغيرها من الدراسات قد تساهم في التخفيف من الآثار الخطيرة للنموذج الاستهلاكي المُهيمن حليا وتساعد على إيجاد الوسائل النظرية لإعادة تفعيل Redynamisation بعض القيم الإيجابية الموجودة في تراثنا الاجتماعي والثقافي والديني الليبي والعربي وكذلك الاستفادة من القيم الإيجابية الجديدة قصد تحقيق انسجاما بين قدرات الإنتاج ونمط الاستهلاك في المجتمع الليبي.

هوامش البحث:

1- Encyclopedia Universalis. Editeur à Paris corpus 6. 1990, p 421
2- MORIN Edgar, Sociologie. Ed Fayard, Paris 1984, p383
3- عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، دار الشعب، القاهرة، 1977، ص110ــ112. نقلا عن مصطفى عمر التير.
4- مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي ــ مواءمة بين القديم والجديد، بيروت معهد الإنماء العربي، 1992، ص186.
5- 3ــ مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار العودة، 1984، ص22.
6- وكالة أنباء التضامن http://www.presssolidarity.net

7- هبة العساوي، الاستهلاك التفاخري نمط اجتماعي يناقض الواقع الاقتصادي لغالبية المواطنين، صحيفة الغد. بتاريخ 18ـــ 4ـــ 2012، الأردن.
http://66.132.221.186/index.php/article/544901.htm

8- Gilles Ferréol et Jean-Pierre NORECK, Introduction à la sociologie, Paris, Armand Colin, 3003.

9- انتونيجيدنز، ترجمة فايز الصباغ، علم الاجتماع، ط 4، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.